مركبا من الشيئين فصاعدا او بعبارة اخرى بان المراد من السبب البسيط ولا يبعد ان يقال لو اريد من
السبب هو السبب القريب بغير التافرم لا يخرج الاعراب الثاني الا انه يتم به الاختلاف نعم يتم به مع ملا
حظة الاعراب الاول لا يرد العامل والمقتضي لانهما ليسا بحركة ولا حرف اما العامل فظاهر واما
المعنى المقتضي فلانه حالة فليست شيئا منهما قال الشارح في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المعهودة من الباء والجارة وابقاء
ما ويحل كالباء والجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى القريبة المعهودة من الجارة الى الموصولية على
عمومها انتهى كلامه وانما قال الاولى لانه يمكن الجواب فان المراد من الحرف هو الحرف المبنائي بقرينة
مقابلة بالحركة قيل ح يلزم ان يكون التعريف جامعا لعدم صدقه على الواو والالف والياء لانها
من حروف المعاني لان الواو يدل على الفاعلية فيكون الفاعلية معناها والالف يدل على المفعولية
والياء على المضاف اليه فلابد ان يراد بالحرف ما هو اعم وما قيل من هذه الحروف يدل على الفاعلية و
المفعولية والمضاف اليه لكنها ليست موضوعة لها مع ان الحروف المعاني هي التي موضوعة للمعاني
ليس بشيء كما سيأتي من ان الاعراب موضوع للفاعلية والمفعولية والاضافة فالجواب انا لا نسلم كونها
من حروف المعاني والاستدلال فيه لا يصح لانها على الجمعية والاثنينية غير تام فقد قيل انها من
حروف المباني في تلك الكلمة وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالالف الفارقة والميم في المضروب
فان الدال على الفاعل هو المجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة حصلت بزيادة الالف وكذا المضروب
واجيب ايضا بان المراد من الحرف هو الحرف الاخير فلا يرد الاشكال على الباء الجارة قال مولانا عصمة
ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السبب الكلي الذي
تفقد الحاشية ان المراد انه لا يرد كل شيء من المقتضي ولا يذهب عليك على الحل انه بعيد عن الفهم جدا
تم كلامه اقول لعل مراد الفاضل للنكرى من كلامه ان دخول الواحد في قوله لكنه يشكل بما اذا كان العامل
واحدا مما لا يحتاج اليه بل هو مستدرك لان المراد من قوله الفاضل لا يرد كل عامل انه يرد بعض العامل الذي
هو حرف واحد وليس كذلك لانه يرد الحرف الذي هو المركب من حرفين ايضا كمن والى وغيرهما اقول انما
كان المراد من الحرف في قوله اي حركة او حرف هو الحرف الواحد حيث لا يكون الاعراب اللحرف الواحد انفا
اورد الاشكال في الحرف الواحد ثم قوله المعهودة في الحاشية في قوله السببية القريبة المعهودة صفة السببية
الى صفة القريبة فلا يرد ان السببية المقتضي بالقرينة لا يفهم من الباء الجارة الا ان السببية القريبة توخذ
لم سببية المعهودة من الباء ولو سلم فنقول السببية القريبة يفهم من الباء الجارة في قوله نظرا الى المتبادر
لان المتبادر هو السبب القريبة قيل الاختلاف في نحو مسلمان ومسلمين ليس في الآخر اذ الآخر هو النون
فيلزم ان لا يكون الواو في الجمع والالف في التثنية اعرابا واجيب بالمنع بان النون فيهما كالتنوين فكما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النون وبعبارة اخرى بان النون

معانيها

فيها اذا كان بمنزلة التنوين فيكون الآخر المعرب في الجملة اي عند سقوط النون بالاضافة كما يسقط
التنوين بها لا يقال ان التنوين فيهما قد لا يكون بمنزلة التنوين كما في المثنى والجمع المعرفين باللام
٥٢ لامتناع اجتماع اللام والتنوين لانا نقول لكونه بمنزلة التنوين انما يكون في بعض الاوقات
لا في جميعها فح جاز ان يجعل الحرف السابق على النون بالنظر الى كونه بمنزلة التنوين في حكم الآخر
والكائن بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الآخر ويمكن ان يجعل الباء في قوله لا لة اي الا
عراب ما اختلف آخره بالسببية فح لا حاجة ان يراد من كلمة ما الحركة او الحرف لخروج المعاني ما الباء والمراد به
الآلة اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة
بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة لتأثيره كالسكين بالنظر الى البطيخ مثلا واما خروج المقتضي
فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك لا لانه لو جعل قوله لا لة جزءا من التعريف يخرج العامل والمعاني
منه لانهما لا يدلان على الفاعلية والمفعولية والاضافة بل الدال عليها هو الرفع والنصب والجر اما على
دلالة المعاني عليها فلاستحالة دلالة المعاني على المعاني واما على دلالة العامل عليها فلان دلالة
العامل بالالتزام وهي مهجورة في التعريفات مع ان المراد من الدلالة هو المطابقة من الاسباب
البعيدة فان المعنى المقتضي بعيد بمرتبة واحدة والعامل بعيد بمرتبتين لان العامل سبب للمقتضي و
المقتضي سبب الاعراب وقد قالوا ان باء الاستعانة دخولها الآلة اكثر منه في الموجود والعامل
كالموجود والاعراب كالآلة بناء على الظاهر اصطلاحهم وان كان الفاعل الا ان الاختلاف في
الحقيقة هو المتكلم ولا يخفى ان المتكلم ايضا ليس فاعلا اي موجدا الموجب
بحسب الحقيقة على ما هو الصحيح من المذاهب وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب عند المصنف
لكن حركته بنائية لانها حدثت بسبب ياء المتكلم وقال بعضهم ان غلامي مبني عند المتكلم وانما قال حركة
نحو غلامي لانه يتوهم ان كسرة آخر المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي اختلف بها آخر المعرب لما عرفت
ان هذا الاسم معرب عنده وان كان مبنيا عند غيره وقد حصل بتبدل حركة آخره بها كما تقول جاءني
غلام بالرفع ورأيت غلاما ومررت بغلامي بالياء فحصل تحصل الاعراب عليها مع انها ليست
باعراب لانها بنائية عنده ولكنها بقيد الحيثية خرجت عنه كما ذكره الشارح وان قيل لا حاجة
في خروج هذه الحركة الى قيد الحيثية لان المعرب هو المركب تركيبا يتحقق معه عامله ولا يدخل العامل
في المضاف الى الياء الا بعد اطلاقها به لانك اخبرت في جاءني غلامي عن غلام مك ولم تخبر
عن مطلق الغلام فيضيف بعد ذلك فحين اطلاقها به ليس معربا في اختلاف آخره بالكسرة فلم
يختلف آخر المعرب بها وبالجملة استحقاقه الاعراب متأخر عن كونه مسندا اليه وهو متأخر
عن دخول العامل وهو متأخر عن الاضافة المستلزمة لكسر آخره فاختلاف بالكسرة حال
البناء فلا يصدق الحد عليها قلت هذا الحد يصدق على هذه الحركة بعد التركيب بالعامل

Copyright © King Saud University